

Distr.: General
25 January 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق المقدم من أنغولا عملاً بالفقرة ٦ من
القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) جيري غرينستوك
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

بناءً على تعليمات من حكومة جمهورية أنغولا، يشرفني أن أخطر لجنة مكافحة الإرهاب بالتدابير التي اتخذتها حكومتني عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

- تدین حكومة جمهورية أنغولا الإرهاب بشدة، وسوف تساهم في حدود قدراتها في الجهود النشطة الرامية إلى دحر هذا البلاء الذي لحق بالإنسانية؛
- وقد أدانت حكومة جمهورية أنغولا علانية أعمال الإرهاب الوحشية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وذلك من خلال بيان صدر عن الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس الجمهورية، ومن خلال البيانات المتكررة التي أصدرها أعضاء الحكومة والجمعية الوطنية؛
- وأصدرت حكومة جمهورية أنغولا تعليمات إلى جميع الوكالات المعنية بالتحقيقات الجنائية ذات الصلة ومصرف أنغولا الوطني وغيره من المؤسسات المالية في كافة أنحاء الإقليم الوطني بالتحقيق في جميع الأصول المرتبطة بمنظمة القاعدة أو بأي منظمة إرهابية أخرى واتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء هذه المسألة؛
- وفتحت حكومة جمهورية أنغولا تحقيقاً بشأن مكان وتحركات الأفراد المنتمين للشبكات الإرهابية أو المرتبطين بها في جميع أنحاء الإقليم الوطني، وبخاصة المرتبطون بمنظمة القاعدة وأسامة بن لادن؛
- وأنشأت حكومة جمهورية أنغولا لجنة فنية يرأسها المكتب الوطني للتحقيقات، من أجل رصد جميع حالات الإصابة بالجمرة الخبيثة التي يجري الإبلاغ عنها، وذلك بهدف الحيلولة دون انتشار هذا المرض، أو دخوله إلى الإقليم الوطني، أو مروره فيه؛
- واستضافت جمهورية أنغولا اجتماعاً للجهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عقد يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لمناقشة الإرهاب والتدابير اللازمة لمكافحة هذا الوباء في المنطقة. ومرفق طيه نسخة من البيان الختامي الصادر عن الاجتماع (انظر الضميمة)؛

- وتقوم حكومة أنغولا بتطبيق تدابير ترمي إلى تحاشي تكرار الأعمال الإرهابية التي اقترفت ضد المدنيين في أنغولا، والتي كانت موضع إدانة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من قبيل الهجمات التي تعرض لها قطار للركاب في زينزا دو إيتومي، وحافلتان في كوانزا سول ومالانجي؛
- وتقوم الشرطة الوطنية الأنغولية وغيرها من المؤسسات الأمنية على نحو منتظم بتبادل المعلومات مع نظرائها في المنطقة من أجل منع وتتبع تحركات الإرهابيين وعملائهم؛
- وتتكيد حكومة أنغولا بالاتفاقية الأفريقية المتعلقة بالإرهاب كما قامت بالتصديق عليها، وهي بصدد اتخاذ جميع التدابير ذات الصلة للتصديق على اتفاقيات الإرهاب القائمة.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسماعيل أ. غاسبار مارتينز

السفير

الممثل الدائم

ضميمة

البيان الختامي الصادر عن اجتماع لجنة وزراء جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المنعقد يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في لواندا بأنغولا

- ١ - انعقد اجتماع لجنة الوزراء المسؤولين عن جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني في لواندا بأنغولا يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ برئاسة الأونورابل الدكتور ليوناردو سانتوس سيماو، وزير الخارجية والتعاون بجمهورية موزامبيق.
- ٢ - وحضر الاجتماع وزراء من الدول الأعضاء التالية: أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا. وترأس السكرتيران الدائمان وفدي بوتسوانا وسوازيلند، في حين مثل المندوب السامي لسيشيل لدى جنوب أفريقيا بلده.
- ٣ - وافتتح الاجتماع رسميا وزير داخلية جمهورية أنغولا، الأونورابل فرناندو دا ببيدادي دياس دوس سانتوس، باسم رئيس جمهورية أنغولا، فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس. وأكد السيد فرناندو دا ببيدادي دياس دوس سانتوس على ضرورة اعتبار الإرهاب، بسبب دوافعه وآثاره، جريمة في حق الإنسانية، ومحاربه على نطاق العالم وفقا للقانون الدولي. وفي حالة أنغولا، تجلّى الإرهاب في قتل المئات من المدنيين الأبرياء واختطاف الأطفال، لا سيما خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١.
- ٤ - وفي معرض كلمته، نوه رئيس لجنة وزراء جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الأونورابل الدكتور ليوناردو سانتوس سيماو، وزير الخارجية والتعاون بجمهورية موزامبيق، إلى أن هذا هو أول اجتماع متكامل للوزراء في إطار أحكام بروتوكول التعاون السياسي والدفاعي والأمني الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي يستهدف تعزيز السلام والأمن الإقليميين.
- ٥ - وفي معرض الإعراب عن الشكر، أشاد الأونورابل البروفيسور فيلمون سارونجي، وزير الدفاع وخدمة الوطن بجمهورية تنزانيا المتحدة، ممثلا لنائب رئيس لجنة وزراء جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة، بأنغولا حكومة وشعبا على المشاورة في وجه التهديدات المستمرة من جانب يونيتا - سافيمي بزعزعة الاستقرار والعدوان.
- ٦ - وأحيط الوزراء بالحالة السياسية والتطورات المستجدة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حيث نوهوا بوجه عام إلى أن المنطقة تتمتع بسلام وأمن نسبيين، باستثناء

عدد قليل من البلدان. وأشار الوزراء إلى أن المنطقة لا تزال مشغولة بهذه القضايا وتسعى، بصورة جماعية، إلى السيطرة على هذه الصراعات.

٧ - وفيما يتعلق بأنغولا، نوه الوزراء، مع الارتياح، إلى أن السلام النسبي يسود حالياً بفضل خطة الحكومة للسلام، التي جمعت بين الجهود العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ونوه الوزراء كذلك إلى أن القوات المسلحة الأنغولية قد استعادت مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تستولي عليها سابقاً يونيتا - سافيمي. فمحاربوا يونيتا - سافيمي مشتتون حالياً، وليس بوسعهم سوى اللجوء إلى القيام بأعمال قرصنة متفرقة. وقد قام المئات من محاربي يونيتا - سافيمي بتسليم أنفسهم. وقامت الحكومة بإنشاء صندوق لإعادة ادماجهم في المجتمع، كما هو الحال بالنسبة لآلاف المدنيين. وقد أقامت الحكومة إدارة كاملة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، الأمر الذي أسهم كثيراً في تحسين حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات.

٨ - وأشاد الوزراء بحكومة أنغولا لإقامتها حواراً مستمراً مع المجتمع المدني والقيادة السياسية والدينية، وذلك في سعي متصل نحو إيجاد حل سياسي دائم للصراع الدائر في البلد، انطلاقاً من روح المصالحة الوطنية.

٩ - وأشار الوزراء إلى أنه رغم الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على يونيتا - سافيمي، فإن حركة التمرد لا تزال تتمتع بالمساعدة من مصادر مختلفة داخل المنطقة وخارجها. وأعرب الوزراء عن القلق إزاء استمرار وجود مكاتب ومواقع على الإنترنت ومنشورات وغيرها تساند يونيتا - سافيمي في جميع أنحاء العالم. وأعلن الوزراء التزامهم ببذل كل جهد ممكن لكفالة عدم استخدام الأراضي الوطنية للقيام بأنشطة تستهدف تقويض تنفيذ الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن على يونيتا - سافيمي.

١٠ - وأشار الوزراء إلى أن التقرير التكميلي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا - سافيمي تبين وجود شبكة متداخلة تواصل يونيتا - سافيمي من خلالها التنقيب عن الماس وبيعه.

١١ - ونادى الوزراء بمواصلة وتكثيف الجزاءات المفروضة على حركة يونيتا التابعة للدكتور جوناس سافيمي، وذلك لإدخال حركة التمرد في حوار وإرغامها على الامتثال لأحكام بروتوكول لوساكا للسلام.

١٢ - وأدان الوزراء بشدة أعمال الإرهاب التي يرتكبها جوناس سافيمي.

١٣ - واعتمد الوزراء أيضا توصية الأمناء الرئيسيين للجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول، التي عقدت اجتماعا تشاوريا في ماسيرو بليسوتو يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن ضم يونيتا - سافيمي إلى قائمة التنظيمات الإرهابية، إلى جانب التنفيذ التام للجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على يونيتا - سافيمي بالنسبة لتجميد الحسابات المصرفية للحركة.

١٤ - وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار الوزراء إلى أن الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بدأت تأتي أكلها. وفي هذا الصدد، فإن العملية الثانية لنشر قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستبدأ قريبا. وفيما يتعلق بالحوار الداخلي، رحب الوزراء باستمرار المشاورات بين الحكومة والجهات الفاعلة السياسية الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن الوزراء أشاروا، مع القلق، إلى أن الحوار بين الفصائل الكونغولية، الذي بدأ في أديس أبابا بإثيوبيا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ قد أرجأ أساسا لقلة التمويل. ورحب الوزراء كذلك بالمساهمات المالية المقدمة من جنوب أفريقيا وملاوي لصالح الحوار بين الفصائل الكونغولية، وحضوا سائر الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على دعم الحوار. وكرر الوزراء النداء الموجه من الجماعة إلى المجتمع الدولي بالتعهد بتقديم تبرعات وتقديم مساهمات مالية فعلية من أجل كفالة نجاح الحوار بين الفصائل الكونغولية، الذي يعد بمثابة مفتاح الحل السلمي للصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب الوزراء عن الأمل في أن يستأنف الحوار في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في جنوب أفريقيا كما هو مقرر.

١٥ - وأعرب الوزراء عن الامتنان للشركاء المتعاونين الدوليين الذين ساندوا باستمرار اتفاق السلام بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحضوهم على مواصلة مساندتهم إلى أن يعود السلام والأمن إلى ذلك البلد.

١٦ - وأحاط الوزراء علما بانسحاب بعض القوات المسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناشدوا جميع القوات غير المدعوة إلى الانسحاب دون أي إبطاء.

١٧ - وفي حالة ليسوتو، نوّه الوزراء، مع الارتياح، إلى قرب الانتهاء من الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إقامتها في ليسوتو خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢. فجميع الأحزاب السياسية تتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة والهيئة السياسية المستقلة لكفالة حرية ونزاهة انتخابات ٢٠٠٢.

١٨ - وأشار الوزراء إلى أن انتخابات زامبيا الثلاثية (على الرئاسة والبرلمان والحكم المحلي) من المقرر أن تقام في زامبيا يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حيث سيجري انتخاب رئيس جديد لذلك البلد. وذكر الوزراء أن المناخ العام للأعمال التحضيرية للانتخابات يتسم بالهدوء، مما يهيئ بيئة مساعدة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأضاف الوزراء أن زامبيا تتعاون بصورة وثيقة مع أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة الحالة الأمنية على حدودها المشتركة.

١٩ - وفيما يتعلق بزمبابوي، أشار الوزراء إلى حدوث تقدم بالنسبة لبرنامج إصلاح واستيطان الأراضي، وللانتهاء من برنامج تخفيف الاكتظاظ السكاني، وأن العمل في إعادة استيطان المزارع التجارية قد بدأ. وأحاط الوزراء علما بالبلاغ الصادر عن فرقة العمل الوزارية المعنية بالتطورات المستجدة في زمبابوي، التي اجتمعت يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في هراري بزمبابوي. وقد أشارت فرقة العمل الوزارية المعنية بالتطورات المستجدة في زمبابوي إلى أمور منها:

- تضاؤل أعمال العنف في المزارع بدرجة كبيرة، والتعامل مع الحوادث القليلة المبلغ عنها في إطار نظام العدالة الجنائية؛

- تزايد الأنشطة الزراعية في الأراضي السكنية والتجارية، على حد سواء؛

- التزام حكومة زمبابوي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة من المقرر إقامتها قبل نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، ولا سيما عن طريق إقامة آليات لدرء العنف وكفالة الشفافية.

٢٠ - ونوه الوزراء، مع التقدير، بالالتزام بزمبابوي بدعوة واستضافة مراقبين خلال فترة الحملة السابقة للانتخابات، وكذا خلال عملية الاقتراع. كما نوهوا إلى أن هذا يعد بمثابة دلالة واضحة على نية الحكومة على كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢١ - وكرر الوزراء أيضا الإعراب عن معارضة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للجزاءات المفروضة على زمبابوي، على النحو المبين في مشروع قانون الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في زمبابوي، الذي أصدره مؤخرا الكونغرس الأمريكي، فضلا عن قرار البرلمان الأوروبي "المتعلق بالجزاءات الذكية". وفي هذا الصدد، اتفق الوزراء على مساندة زمبابوي في الحوار المقترح مع الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٩٦ ومن اتفاق كوتونو.

٢٢ - وفيما يتعلق بقضية الإرهاب، كرر الوزراء، بالإجماع، الإعراب عن إدانتهم المطلقة للإرهاب بجميع مظاهره. وأشار الوزراء إلى أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الجماعة

الإغاثية للجنوب الأفريقي قد وقعوا ضحايا للإرهاب، الأمر الذي تجلّى في وقوع خسائر في أرواح الأبرياء، وتشوّه المدنيين الأبرياء، وحدوث دمار شامل في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن تهديد أمن الدول والمجتمع الدولي. وأكد الوزراء من جديد التزامهم باستغلال كافة الموارد الموجودة تحت تصرفهم في مكافحة بلاء الإرهاب وكفالة السلام والأمن في العالم.

٢٣ - وحض الوزراء جميع الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٩٩ بشأن منع ومكافحة الإرهاب وعلى اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب والانضمام إليها، فضلا عن سن القوانين التشريعية المحلية المناسبة لمكافحة الإرهاب. كما أوعز الوزراء إلى لجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول والمنبثقة عن الجماعة الإغاثية للجنوب الأفريقية بإعداد صكوك قانونية مناسبة وخطّة عمل لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي.

٢٤ - كما أصدر الوزراء مشروع إعلان بشأن الإرهاب لعرضه على مؤتمر القمة للنظر والموافقة.

٢٥ - وفيما يتعلق بتمويل أنشطة جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني، وافق الوزراء على وضع خطة استراتيجية إرشادية للجهاز تبين بوضوح تكاليف تنفيذ أنشطة الجهاز، إلى جانب استراتيجية للتعاون مع الشركاء المتعاونين الإقليميين والدوليين.

٢٦ - وخلال إقامتهم في أنغولا، قام الوزراء بزيارة فخامة الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، على سبيل المجاملة، حيث أعربوا له عن الإعجاب والتقدير لما يبذله من جهود مستمرة سعياً لإحلال السلام والاستقرار في أنغولا والمنطقة ككل.

٢٧ - وأعرب الوزراء عن امتنانهم الصادق لكرم وحرارة الحفاوة التي عوملوا بها خلال الاجتماع، فضلا عن التسهيلات التي قدمتها حكومة جمهورية أنغولا للاجتماع.

لواندا، جمهورية أنغولا

١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١